

الاستقرار السياسي، قراءة في إشكالات المفهوم

١. بنة الطيب،
المركز الجامعي تيسمسيلت.

ملخص:

تكبدت البشرية منذ أزمنة عديدة، لاسيما في زمننا المعاصر، خسائر فادحة جراء انتشار وشيوع ظاهرة العنف، ومنها العنف السياسي، وكانت ولا زالت هذه الظاهرة تؤرق مختلف الأوساط أهمها الجهات الأكاديمية التي يسهر أصحابها على تحليل الظاهرة بغية توصيفها ثم الوقوف على أسبابها وتداعياتها وصولا إلى اقتراح الحلول لمعالجتها، وهذا كله من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار المجتمعي المفضي إلى الاستقرار السياسي، هذا الأخير هو موضوع هذا المقال، غير أن مصطلح الاستقرار السياسي - الوضع المأمول طبعاً من وراء جهود الباحثين ظل محل خلاف وجدل حول مسألة ضبط مفهوم محدد ونهائي له، ولكون الأخير لم يتحقق فإن المفاهيم المتعددة له طرحت إشكالات نظرية متعددة تتكفل هذه الورقة بتوضيحها.

مقدمة:

أولاً: التعريف اللغوي للفظ الاستقرار

جاءت كلمة استقرار من فعل استقر، يستقر، استقر، استقر، استقراراً.. ومصطلح الاستقرار في لغة العرب مشتق من كلمة القر، وقد ورد في لسان العرب أن القر هو القرار في المكان، أي قرار وثبوت⁽¹⁾.

ونجد كلمة القرار في قوله عز وجل: (يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار)⁽²⁾ وتعني أن دار القرار هي دار الإقامة ومحل الاستقرار.

هذا عن اللغة العربية، أما في المصادر الأجنبية فنجد نفس المعنى تقريباً، ففي قاموس La rousse الفرنسي يعرف الاستقرار بأنه بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستقر Equilibre durable⁽³⁾.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للاستقرار السياسي.

إن التعريف النظري للمفاهيم التي تعبر عن الظواهر الواقعية في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة ضمناً مسألة ليست سهلة، بل لا مغالاة في القول بأنها بالغة التعقيد في بعض الأحيان، وذلك نتيجة التعدد والتداخل، بل التناقض أحياناً.

وعليه فمفهوم الاستقرار السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم علم السياسة، ويمكن أن نرصد شيئاً من هذه الإشكالية كالتالي:

سجل موضوع الاستقرار السياسي حضوراً مميزاً في خارطة العقل السياسي المعاصر، إذ أولاه المتخصصون في علم السياسة حيزاً مهماً ضمن أبحاثهم الأكاديمية، ولعل الدافع الأول وراء ذلك انخفاض معدلات العنف محلياً وإقليمياً ودولياً، مما ترتب عنه حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فضلاً عن رغبة صانع القرار ومختلف فئات مجتمعه في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي الذي يضمن الحد الأدنى من الأمن المجتمعي. وبالرغم من أهمية وحيوية الاستقرار السياسي كوضع مأمول، إلا أن الأكاديميين - وهم بصدد ضبط مفهوم إجرائي واضح للمصطلح المذكور - اختلفوا في ذلك حتى أن محاولاتهم تلك طرحت إشكالات مفهومية عديدة، ولا يزال الحال على هذا النحو إلى يوم الناس هذا، تأسيساً على ذلك تطرح هذه المقالة تساؤلاً رئيساً لها:

ما هي أبرز الإشكالات النظرية التي يطرحها مفهوم الاستقرار السياسي؟، وما أثر ذلك على ضبط مفهوم نهائي له؟

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيسي تم تقسيم هذه المقالة إلى ثلاث نقاط أساسية بالدراسة والتحليل، أولاً- التعريف اللغوي لكلمة الاستقرار، ثانياً - التعريف الاصطلاحي للاستقرار السياسي عامة، ثالثاً- تعرض للإشكالات النظرية التي يطرحها المفهوم.

التنفيذية أو السلطة التشريعية من حيث ثباتها في دورتها الزمنية دون تغيرات متتالية أو مفاجئة . وهناك صنف آخر من الفقهاء ربط الاستقرار السياسي بثبات النظام العام بغض النظر عن مستويات العنف أو درجة ثبات السلطات العامة.⁽⁶⁾

ومن جانب آخر فإن أي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون له آثار إستقرارية وثانيهما تكون له آثار غير إستقرارية، فحالة النظام تكون نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فكل سلطة تتجه أحد الاتجاهين، فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة حيث تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، لقانون فتنتهي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتهي إلى سلطة الانقلابات، بعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الاستقرار على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.⁽⁷⁾

ثالثاً: مناقشة الإشكالات النظرية للمفهوم.

وتأسيساً على ما سبق نشأ الاختلاف بين فقهاء السياسة حول مسألة الاستقرار السياسي، إذ لكل مفكر مدخل معين استخدمه في تناوله لظاهرة الاستقرار.

وقد ميز بعض الباحثين إزاء هذه المسألة بالتحديد بين ثلاث مدارس فكرية تمثل التحليل السياسي المعاصر.

فالمدرسة السلوكية ترى أن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي ذلك أن النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف.⁽⁸⁾

ولكن الباحثة نيفين مسعد ترى بأن الاستقرار السياسي لا يقتزن بغياب العنف السياسي لأن الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواهما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بدرجة، وإنما يرتبط بمضمون هذا التعبير واتجاهه لأن منه ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي، ذلك أن وجوده يساهم في حفظ النظام من اهتزاز

1- بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك نجد أنفسنا أمام نوع من التعريفات السلبية، بعبارة أخرى انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي - اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.

2- البعض الآخر عمل على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره . فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي فإننا نجد في هذه الحالة مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.⁽⁴⁾

وعلى كل، فقد حظي موضوع الاستقرار السياسي باهتمام شديد من قبل المفكرين السياسيين القدامى والحديثين بداية من الفكر السياسي في اليونان القديمة، وتتابع ذات الاهتمام حتى العصر الحديث أين بدأت في أعقاب الحرب الكونية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي والتي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، وبناءاً على ذلك قامت هذه الدراسات بوضع مؤشرات ومقاييس لقياس هذه الظاهرة، كما حاولت الربط بين ظاهرة الاستقرار السياسي، والظواهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي من المحتمل أن يتأثر بها كالتكامل والشرعية والحكم والقيادة ومدى استجابة النظام لمدخلاته ومقدرته الإشباعية وغيرها من الجوانب العلمية السياسية.⁽⁵⁾

وقد اختلف فقهاء السياسة على الخروج بتعريف واحد للاستقرار السياسي، وبشكل عام يربط البعض منهم بين الاستقرار السياسي والمتغيرات النوعية مثل مستويات العنف سواء كان اجتماعياً أو سياسياً أو جنائياً في الدولة، بينما هناك فريق آخر من الفقهاء ذهب إلى أن الاستقرار السياسي مرتبط بالتغيرات المؤسسية مثل درجة استقرار السلطة

التكيف كائن وتوازنه واستقراره علامات على حيويته، وكذلك النظام السياسي.⁽¹⁴⁾

وقد ذهب أحد الكتاب إلى أن الرأي الأكثر سداداً من وجهة نظره طبعاً - هو ذلك الذي يربط بين الاستقرار السياسي والاستقرار المؤسسي أو ما يسمى بالمؤسسية، والمؤسسية بصفة عامة لا تعني عدم استقرار السلطات العامة في دورتها الزمنية التي يحددها الدستور فحسب بل يتعدى ذلك ليصف ثبات الوظائف التي تؤديها الدولة بشكل ديناميكي منظم ضمن أطرقانونية وإدارية محددة بغض النظر عن تغير الأشخاص أو التنافس أو التخاصم السياسي الذي يحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية¹⁵. ويتحجج أصحاب هذا الرأي بالتجربة التاريخية التي عرفتها الديمقراطية حيث أثبتت هذه التجربة على أن هناك حلقات من التطور بداية من ولادة الفكر المستنير في أواخر العصور الوسطى والتحرر من سلطة الكنيسة، ثم عهد الثورة التكنولوجية والاقتصادية، وبعدها الثورات السياسية التي انتهت بتأسيس الأنظمة الديمقراطية في القرنين الثامن والتاسع عشر تقريباً، ثم التحول إلى المؤسسية في القرن العشرين. هذه الدول لتي مرت في سلسلة هذا النمط من التطور الديمقراطي لم تمسها الآثار السلبية التي تتولد من اهتزاز الاستقرار السياسي سواء كان نوعياً في مستويات العنف، أو في شكله النظامي حيث لم تتغير النظم حتى بوجود النزاع أو التنافس بين السلطات أو النخب الحاكمة.⁽¹⁶⁾

ومن جانب آخر يربط الباحث سعد الدين العثماني الاستقرار السياسي بمدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وهنا كثير من الباحثين يذهبون إلى أن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي.⁽¹⁷⁾

فالاستقرار السياسي إذن يمثل مطلباً أساسياً يقتضيه نجاح الجهود التنموية التي يقوم بها النظام السياسي، مما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية⁽¹⁸⁾ والاستقرار له ارتباط وثيق بالأمن إذ يعتبران من بين أهم الأمور قيمة والتي يمكن للدولة أن توفرها لمواطنيها.⁽¹⁹⁾ وقد سبق وأن أشارت

شرعيته، وتدنى فعاليته.⁽⁹⁾ وبذلك فالاستقرار السياسي حسب نيفين مسعد دائماً هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته.⁽¹⁰⁾

ووفقاً للمدرسة النظامية وهي التي تنطلق من منهج التحليل النظري أو التحليل النسقي فإن الاستقرار السياسي عندها يكون مرادفاً لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة⁽¹¹⁾ فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهيكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة، وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل وفي الخارج وعدم استغلالها حفاظاً على استقلاليتها.⁽¹²⁾

وقد تناول الإمام الماوردي صاحب الأحكام السلطانية مفهوم استقرار السلطات حيث يعني بالاستقرار السلطاني قدرته على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثورة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحكم أو الحاشية أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها.⁽¹³⁾

إذن فهذه المدرسة ركزت على النظام من حيث قدرة مؤسساته على البقاء والاستمرار ومن ثمة الوقوف في وجه كل التحديات المختلفة التي تستهدف استقراره.

أما المدرسة البنائية الوظيفية فهي تركز على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات. وقد تناول (جابريل ألودن) مفهوم الاستقرار السياسي بناءً على المسلك الوظيفي، حيث إن هذا المسلك يرى نموذجاً في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الحلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، وأن

الدراسة من قبل إلى أن العدد من الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية قد تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه لا يكاد يوجد أي مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة والتي تزداد حدتها في الدول المختلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

غير أن هؤلاء الباحثين اختلفوا في الخروج بتعريف واحد لظاهرة عدم الاستقرار السياسي وذلك باختلاف التوصيفات التي اعتمدها كل باحث منهم، فالبعض مثلاً يرى بأن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من الاستقرار السياسي ولكن يرى البعض الآخر أنها تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، في حين يرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لأن تقلب الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية.⁽²⁰⁾

ومن أهم التعاريف التي قدمها الباحثين لعدم الاستقرار السياسي نجد مفهوم قدمه حمدي عبد الرحمن حسن، الذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي: (هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى).⁽²¹⁾

فهذا التعريف يؤكد أنه إذا نجح النظام القائم من التحكم في تناقضات المجتمع المختلفة فإن ذلك يؤدي إلى الاستقرار، أما إذا فشل ذات النظام في هذا الأمر فسيقود ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وما يتبعه ذلك من تراجع شرعيته، بحيث يصبح أمر تغييره أو الإطاحة به مقبولا من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.⁽²²⁾

ويضيف حمدي عبد الرحمن حسن تعريف آخر لعدم الاستقرار السياسي وهو: (عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه).⁽²³⁾

فالعنف - حسب هذا التعريف - هو إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره.

أما ابن خلدون فيعتبر أن عدم الاستقرار السياسي هو: (النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء).

غير أن هذا الرأي هناك ما يخالفه إذ يرى بعض الباحثين إلى أنه توجد أمثلة في التاريخ تؤكد خلاف ذلك فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، وأيضا المملكة المتحدة بعد ثورتها عام 1664 بفعل ما أنجزته هذه الثورة من تحجيم لدور الملك من خلال البرلمان الذي انتخب من قبل الشعب، وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان، لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت درجة مهمة من الاستقرار السياسي مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية التي هيمنت عليها الحضارة الأوروبية والعرق الأوربي الأبيض.⁽²⁴⁾

أما الشيخ محمد الغزالي فيرى بأن عدم الاستقرار السياسي يحدث في حالة عدم التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبالتالي عصيانهم لأوامر الدين من خلال عدم التزامهم بمبادئه.⁽²⁵⁾

ولكن الباحثة نيفين مسعد ترى أن العامل الاقتصادي له الدور الأكبر في الاستقرار السياسي، فالوحدة الاقتصادية الأوروبية مثلا كان لها الدور الأكبر في إنهاء الصراعات بين دول السوق على المستوى الخارجي، مما انعكس على الوضع الداخلي الذي شهد استقرارا نسبيا فيها بشكل أكبر من ذي قبل.⁽²⁶⁾

وهناك اتجاه آخر يرى أن إقدام السلطة الحاكمة على ممارسة القمع والاستقرار فيه سيحدث على المدى البعيد حالة من

عدم التوازن يسبب خللا في الدولة نفسها ويجعلها في وضع حرج يتسم بعدم التوازن وعدم المصداقية، وهذه القوى هي :

- القوى العسكرية وتشمل نفقات الدفاع.
- القوى السياسية وتشمل نفقات الإتفاق على النظام .
- القوى الاقتصادية، وتشمل نفقات التنمية ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي.

فإذا زادت نفقات الدفاع سيتعرض الوضع الاقتصادي لأزمات حقيقية، وسيؤثر ذلك على مصداقية النظام القائم، أما لو نقصت نفقات الدفاع عن الحد المطلوب فستصبح الدولة عاجزة عن مواجهة التهديدات الخارجية، ولو زاد الإنفاق للإبقاء على النظام سيؤدي ذلك إلى الإفلاس والهزيمة وإجمالا فإن عدم تحقق الأمن القومي على المستويين الداخلي والخارجي سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي.⁽²⁹⁾

ويرى آخر أن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية التي لا يمكن فيها النخب من إيصال أفكارها واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان، وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة.⁽³⁰⁾

وهناك من يرد على هذا التعريف من منطلق عدم انطباقه على معظم دول العالم سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي مثلا في الأنظمة الرئاسية والتي تتبعها العديد من دول العالم كانت أكبر من الدول ذات النظام السياسي البرلماني، بسبب عدد الانقلابات فيها.

كما أن الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد أو التي يهيمن عليها قائد واحد سواء كانت شيوعية أو فاشية توجد فيها طاقات كبيرة كامنة لإحداث عدم الاستقرار السياسي، وأبرز مثال على ذلك هو سقوط المعسكر الشيوعي عام 1989 الذي أدى إلى تفككه وتفكك الدول التابعة له إضافة إلى اندلاع حروب أهلية في معظمها وكذلك سقوط نظام البعث في العراق عقب احتلاله في 2003 أدى إلى انقسامات طائفية وعرقية داخلية مما مهد وحدة كيان الدولة. وما حدث أخيرا في دول نظام الحزب المهيمن مثل تونس ومصر أين قامت ثورات

عدم الاستقرار السيلسي، ذلك أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإن ذلك لن يستقر على المدى البعيد لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، لأن النظام بهذه الحالة لا بد أن يتراخي عن قوة قبضته على أجهزة الإكراه بتأثير ظروف معينة مثل الحرب أو تغيرات البيئة الدولية، وهذا ما يسهل لمعارضين النظام من حرية المشاركة بشكل أكبر بعد أن كان النظام قد منعها من رد الفعل العنيف في مرحلة سابقة، وبالتالي فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة.⁽²⁷⁾

ويرى البعض الآخر أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار، سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات، وهذا ما يقود إلى عدم استقرار سياسي. لكن هناك من يرى خلاف ذلك، كون أن هناك دول متقدمة كسويسرا مثلا تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرار سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم. والحال كذلك في كندا وأستراليا وبريطانيا مع الاختلاف في النسبية، وذلك يرجع بالأساس إلى ارتفاع درجة الوعي الثقافي في هذه الدول مما مكنها من تحقيق الاستقرار المطلوب.⁽²⁸⁾

وفي سياق آخر يرى عدد من الباحثين أن العوامل الخارجية قد تسبب حالة عدم الاستقرار السياسي إذ هناك دور للتدخلات الدولية في شؤون الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال قد تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف، فتتنام التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل الجرب الباردة والاستقطاب الدولي خلالها، وسباق التسلح بين الدول، يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة، فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك.

ويرى آخرون أن أي دولة لا بد وأن تحوي ثلاث قوى ترتكز عليها، ولا بد أن يحدث توازن بين القوى الثلاث، لأن

الفجائية التي قد تطيح به وبينيته الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أو القصير⁽³²⁾.

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن الجدل والخلاف حول مفهوم الاستقرار السياسي باق باعتبار تعدد وتداخل وأحيانا تعارض المداخل النظرية التي تناولت المسألة المطروحة في المقالة، هذا الجدد طرح عددا من الإشكالات النظرية صعبت من عملية ضبط المفهوم، وتداعى ذلك إلى خلاف وجدل حول معيقات وكذا مؤشرات الاستقرار السياسي. ومع ذلك، تبقى عزيمة الباحثين قائمة ومتواصلة للوصول إلى درجة معتبرة من التوافق حول هذه المسألة المهمة، لما لها من آثار بالغة في رسم سياسات محلية وإقليمية وعالمية كفيلة بتحقيق قدر من الاستقرار السياسي المطلوب تجنباً لحالات عدم الاستقرار التي جرت على البشرية الماتسي والالام.

بته الطيب

الهوامش:

- (1)- ابن منظور، لسان العرب، ج 4 (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص ص 3579-3580
- (2)- القرآن الكريم، سورة غافر، الآية 39.
- (3)- Dictionnaire Larousse, paris, larousse, 1982, p 389
- نقلا عن كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 50.
- (4)- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤثراته، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show> تاريخ آخر اطلاع 18-11-2016
- (5)- سفيان فوكة، مليكة بوضياف: الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (المنعقد يومي 16 و 17 ديسمبر 2008)، جامعة الشلف، الجزائر.
- (6)- عبد الله سهر، المؤسسة والاستقرار السياسي، على الموقع: sahar.olwatan.com.kw

شعبية نادت بإسقاط النظام فحدثت حالات عدم استقرار سياسي .

أما محمد عابد الجابري فيرى أن عدم الاستقرار السياسي على المستوى العربي هو ظاهرة نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هذه الدول على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة، وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه أو الخاضعة له من جهة ثانية، لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفة بالدرجة الأولى وهو ينزع إلى الولاء العصبوي - نسبة إلى العصبية -، فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبيلته، وإن ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها، ويضعف الحاكم الذي ينتمي إليها، فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى الخاضعة له أو المتحالفة معه، سيؤدي إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب أي عدم استقرار سياسي.

31

وهناك مظاهر عديدة لعدم الاستقرار يمكن رصد أهمها فيما يلي:

حالة عدم وجود اتفاق إرادي بين السلطة الحاكمة والمواطنين قائم على الرضا والقبول، يؤدي ذلك إلى رفض المواطنين الإنصياع للسلطة طوعية نتيجة عدم رضاهم عن نمط السلطة الموجود مفضلين التفكير الحر والمشاركة، فإذا ما استمرت السلطة في تعاملها السلبي مع المواطنين فإن ذلك يؤدي إلى العنف فتحدث حالة عدم الاستقرار.

- حالة وجود نظام استبدادي مطلق، يمارس بشكل مستمر أساليب الإكراه والإجبار والقسر ضد كل من يحاول رفضه، وهنا لا ترتفع الأصوات المنددة بأخطاء النظام بسبب خوفها من قمعه، هذا الوضع سيؤدي إلى إفساح المجال للأصوات المنددة بأخطاء النظام بصورة مفاجئة، وبالتالي سيصبح النظام بحاجة للتغيير الجذري بكل ما فيه، فالمذاهب الإصلاحية في هذه الحالة غير مجدية على الإطلاق.

- حالة عدم ثبات النظام ووجود ظاهرة التبدل فيه من خلال قصر مدة الحكم لدى السلطة، وعدم حدوث تغيير في بنية المجتمع. فالنظام الذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات

- (7)- سفيان فوكة، مليكة بوضياف، مرجع سابق.
- (8)- المرجع نفسه، صفحة الانترنت.
- (9)- نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1991)، ص5.
- (10)- نيفين مسعد، مرجع سابق، ص5.
- (11)- سفيان فوكة، مليكة بوضياف، مرجع سابق.
- (12)- عبد الحميد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص71.
- (13)- سفيان فوكة، مليكة بوضياف، مرجع سابق.
- (14)- المرجع نفسه.
- (15)- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987)، ص181.
- (16)- عبد الله سهر، مرجع سابق، صفحة الانترنت.
- (17)- سعد الدين العثماني، الوسطية في الاستقرار السياسي، على الموقع: <http://www.Alwasatnews.com> تاريخ آخر إطلاع 2011/12/20.
- (18)- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006)، ص144.
- (19)- بول سالم، الدولة العربية هل تمكن التنمية أم تعرقها؟ (بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2010)، ص8.
- (20)- عزو عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show>
- (21)- حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996)، ص124.
- (22)- عزو عبد القادر ناجي، مرجع سابق، صفحة الانترنت.
- (23)- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص135.
- (24)- عزو عبد القادر ناجي، مرجع سابق، صفحة الانترنت.
- (25)- محمد الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة، 1985)، ص58.
- (26)- نيفين مسعد، مرجع سابق، ص8.
- (27)- عزو عبد القادر ناجي، مرجع سابق، صفحة الانترنت.
- (28)- المرجع نفسه، صفحة الانترنت.
- (29)- عزو عبد القادر ناجي، مرجع سابق، صفحة الانترنت.
- (30)- المرجع نفسه، صفحة الانترنت.
- (31)- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994)، ص26.
- (32)- عزو عبد القادر ناجي، مرجع سابق، صفحة الانترنت.